ظاهرة رفض تنفيذ الأوامر العسكرية

فادي نحاس

اعتاد الإعلام الإسرائيلي، من خلال المعلقين العسكريين، التعاطي مع ظاهرة رفض تنفيذ الاوامر العسكرية لاعتبارات أيديولوجية– عقائدية، متجنباً اعتبارها ظاهرة تثير قلقا لدى الأجهزة العسكرية الإسرائيلية والمؤسسة السياسية، حيث يتم التعامل مع هذه الظاهرة بشكل حذر ومقتضب دون الدخول في نقاش صريح وواسع بمسبباتها، وبذلك يتم منع عن جدولة الموضوع على أجندة القضايا التي تشكل أحد المقومات الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي، على الرغم من ان وسائل الإعلام الإسرائيلية ترفض قبول المعطيات الرسمية للجيش حول ظاهرة رفض الخدمة كمسلّم بها، وتشير إلى أن حجم الظاهرة أكثر من المعلن رسمياً، لأن معظم رافضي الخدمة يصنفون في ذريعة الإعفاء بسبب "عدم الملاءمة".

ظاهرة رافضي تنفيذ الاوامر العسكرية ليست ظاهرة جديدة؛ فقد كانت بداياتها في حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ وارتبطت حينها باسم الجنرال إيلي جيبع. ثم اتسعت الظاهرة في الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ولكنها لم تكن ظاهرة منظمة وإنما عبرت عن مواقف فردية. أما في الوقت الحاضر فهي تبدو ظاهرة ذات طابع جماعي ومدعومة أيديولوجياً وسياسياً ومرتبطة بمشروع "فك الارتباط" الذي تمثلت بدايته في الانفصال عن قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، وبرزت في صفوف اليمين الإسرائيلي العنصري، الذي يتحدث عن حقوق الإنسان متجاهلاً حقوق الآخر (الفلسطينيين)، مما دعا الجهات العسكرية للتعامل مع الأمر بجدية وقلق. ولاحقاً، بداية شهر اب ٢٠٠٧ استحدث النقاش حول الموضوع بجدية داخل المجتمع الاسرائيلي، على أثر رفض اثني عشر جندياً الانصياع لأوامر المشاركة في إخلاء المستوطنين من منزلين عربيين استولوا

وتكشف المعطيات التي نشرتها الصحيفة عن تصاعد متواصل في نسبة التهرب من الخدمة العسكرية، حيث وصلت في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٢٣,١ ٪، فيما وصلت في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٢٤ ٪. وبحسب الصحيفة، فإن هذه الأرقام تثير مخاوف الجيش، خاصة وأن التوقعات تشير إلى تواصل ارتفاعها في السنوات المقبلة.

عليهما في سوق الخليل، وذلك على ضوء نتائج استطلاع للرأي الذي أجراه معهد "ديالوغ" لصحيفة هآرتس(٢٠٠٧/٨/٩) ، مشيراً إلى وجود تأييد شعبي للجنود الذين رفضوا بفتوى من حاخامات، حيث تبين أن ثلث المشاركين في الاستطلاع يؤيدون خطوة هؤلاء الجنود. وأن نصف المشاركين فقط أعربوا عن رفضهم لعصيان الجنود. حيث يتعاطى المجتمع الإسرائيلي مع الامر بأنه رفض لاعتبارات أيديولوجية وتعبير عن تخبط حقيقي للجنود بين الانصياع لأوامر الجيش أو "الضمير".

وايضا، برزت نتائج مثيرة ظهرت لدى تصنيف الآراء المؤيدة، أن نسبة المؤيدين من مصوتي الليكود أعلى من نسبة مصوتي الاحزاب اليمينية الصهيونية. وهو حزب ينافس على رئاسة الحكومة الاسرائيلية المقبلة حسب استطلاعات الرأي.

من الممكن أنّ حجم هذه الظاهرة حتى المرحلة الراهنة، لا يثير قلقاً أو يشكل مصدر خطر حقيقي، كما وأنها لم تنتشر بين أوساط عديدة، ولكن يتفق معظم المعلقين العسكريين وقادة الجيش، إنها قد تصبح ذات خطورة أكبر في المستقبل، الأمر الذي يعود إلى ما يلي:

أولاً- إن غالبية رافضي الخدمة هم من اليمين المتطرف الذين يبررون رفضهم لاعتبارات إيديولوجية عنصرية، أي رفض الانسحاب من "أرض إسرائيل الكبرى". مما يميز رفض هذه المجموعة كونه رفضاً متشدداً، عنيفاً يخرج عن الحيز العام للدولة.

ثانياً- التخوف من الرفض المنظم. هذا النوع من الرفض يدعمه الحاخامات ورؤساء" المجموعات المنظمة من الجنود المتدينين". هذه الفئة تتلقى أوامر بديلة لأوامر الجيش. لأول مرة يقف من وراء رفض الخدمة قيادة دينية، والقيادة السياسية لزعامة المستوطنين، الذين يتفوهون بمواقف ازدواجية، فهم من جهة يرفضون قبول هذه الظاهرة ومن الجهة الأخرى يعبرون عن "عدم قدرتهم" على الوقوف بوجهها.

ثالثاً- عطفاً على ما ذكر أعلاه، فإن هذه الظاهرة قد تتحول إلى ظاهرة جماعية منظمة في حين أنّ حالات الرفض في السنين السابقة كانت حالات فردية ينقصها دعم القيادات السياسية اليهودية الإسرائيلية وحتى دعم "اليسار الصهيوني".

وأخيرا، من المتوقع أنّه مع استمرار ما يسمى بالعملية السلمية، وبتنفيذ مزيد من الانسحابات الإسرائيلية، ستتفاقم مسالة رفض تنفيذ الاوامر العسكرية. الأمر الذي يؤدي "ربما" إلى فجوة كبيرة بين المستوطنين وجزء من المجتمع الاسرائيلي من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

***

ظاهرة التسرب/ التهرب من الخدمة العسكرية

فادي نحاس

تنظر المؤسسة السياسية وخاصة العسكرية الى ظاهرة التهرب\التسرب كظاهرة فردية وذلك على خلفية اعتبارات نفسية أو صحية، او "موضة" مقبولة لدى أوساط واسعة لدى الفنانين والممثلين والرياضيين عرفت بحركات الاستنكاف الضميري (رفض حمل الاسلحة أو الخدمة في القوات المسلحة لاعتبارات دينية أو أخلاقية).

مؤخراً، أظهرت معطيات كشفت عنها صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠٠٧\٨\٦) استناداً إلى تقارير الجيش الإسرائيلي أن نسبة المتهربين من الخدمة العسكرية آخذة بالارتفاع لتصل إلى رقم قياسي، فضلاً عن ارتفاع نسبة من يتسربون خلال فترة الخدمة. وأشارت «يديعوت» إلى أن معطيات الجيش تفيد بأنه مع بدء دورة التجنيد لشهر آب، ستكون نسبة التهرب من الخدمة العسكرية الأعلى قياساً على الأعوام الماضية، لتصل إلى ٢٥ ٪، أي بمعدل واحد من بين كل أربعة إسرائيليين.

وتكشف المعطيات التي نشرتها الصحيفة عن تصاعد متواصل

التخوف المؤسساتي الاسرائيلي من هذه الظاهره يعود الى التخوف والقلق بأنها انعكاس حقيقي لأزمة أعمق يعانيها المجتمع بشكل عام. فهناك ضرورة لمواجهة التراجع البطيء لدور الجيش القيادي في المجتمع من جهة، ومدى خطورة الظاهرة على قدرة الجيش على التعامل مع التهديدات الحالية والمستقبلية.

في نسبة التهرب من الخدمة العسكرية، حيث وصلت في عام ٢٠٠٤.٢٠٠٥ إلى ٢٣,١ ٪، فيما وصلت في عام ٢٠٠٥.٢٠٠٦ إلى ٢٤ ٪. وبحسب الصحيفة، فإن هذه الأرقام تثير مخاوف الجيش، خاصة وأن التوقعات تشير إلى تواصل ارتفاعها في السنوات المقبلة. وتشير معطيات شعبة القوى البشرية في الجيش إلى أن نحو ١١ ٪ من المتهربين يتذرعون بالتدين الأصولي ليحصلوا على الإعفاء والاستثناء الديني، فيما ٧ ٪ يتعللون بأسباب صحية (بينهم ٥ ٪ لأسباب نفسية)، و٤ ٪ مُعفَون بسبب مكوثهم خارج إسرائيل، فيما يعود سبب إعفاء ال ٣٪ الباقين إلى أنهم أصحاب ماضٍ جنائي.

في غضون ذلك، كشفت إحصائيات الجيش الإسرائيلي الداخلية عن أن ما يتراوح بين ٥ و٦ آلاف جندي إسرائيلي يتركون الخدمة العسكرية الإلزامية سنويا لأسباب طبية نفسية وهم يشكلون ١١٪ من جيل الخدمة، نصفهم مرضى حقيقيون والنصف الآخر يتحايل على سلطات الجيش من أجل تسريحه.

وبينت الإحصائيات التي نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" مؤخرا أن نسبة الجنود الذين يتركون الخدمة الإلزامية للأسباب المذكورة بلغت عام ١٩٩٠ ٢٪ مقابل ٣٪ في ١٩٩٤ بينما بلغت ٥,٥٪ رسميا و١١٪ فعليا في ٢٠٠٧.

باعتقادنا، على الرغم من المعطيات الرقمية الاحصائية، وفي نظرة عميقة للمعطيات، نلاحظ بأن التملص من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي لا يعتبر ظاهرة جديدة على الإطلاق. وقد ارتفعت نسبة الذين لا يخدمون في الجيش في الأعوام العشرين الفائتة باطراد (بلغت نسبتهم في العام ١٩٨٠– ١،١٢٪ وارتفعت إلى ٦،١٦٪ في العام ١٩٩٠ لتصل إلى ٩،٢٣٪ في العام ٢٠٠٢). اضافة الى ذلك، تفيد المعطيات بأن التهرب من الخدمة العسكرية ما زالت ظاهرة هامشية، لان هنالك نسبة ٥٪ فقط من المجندين المحتملين يحاولون التهرب، والناجمة أساسًا عن المهمات الموكولة إليهم خلال الأعوام القليلة المنصرمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخلال تنفيذ عملية الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء شمال الضفة الغربية وفي أثناء حرب لبنان الثانية.

التخوف المؤسساتي الاسرائيلي من هذه الظاهره يعود الى التخوف والقلق بإنها انعكاس حقيقي لأزمة أعمق يعانيها المجتمع بشكل عام. فهناك ضرورة لمواجهة التراجع البطيء لدور الجيش القيادي في المجتمع من جهة، ومدى خطورة الظاهرة على قدرة الجيش على التعامل مع التهديدات الحالية والمستقبلية. يعود القلق من هذه الظاهرة عامة إلى السبب الحقيقي لها وهو أن قيمة خدمة الدولة والتضحية الجسدية والنفسية من أجلها في حالة تراجع مستمرة.

المجتمع الاسرائيلي مجتمع حداثي لا يمكن ان يحيا على

وعلى الرغم من تقرير اللجنة الخاصة في وزارة الرفاه، إلا أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قرارا في مطلع شهر آب الماضي برفع مخصصات الناجين التي تدفعها الحكومة بحوالي ٢٢ دولارا شهريا لكل ناجٍ، وهو مبلغ أقرب للصفر مقارنة بمستوى المعيشة والتكاليف الحياتيَة الأساسية في إسرائيل.

الأسطورة، وهي كون "الجيش الإسرائيلي جيش الشعب". ولا مفر من تحول الجيش إلى جيش مهني. يتناسب هذا الرأي مع المعطيات والحقائق المصرح عنها في وسائل الإعلام.

على ضوء هذه المعطيات ، تستغل المؤسسة الظرف القائم، وتقيم اسرائيل دائرة لتجنيد المتدينين اليهود والعرب للخدمة المدنية، في إطار مساعيها المتواصلة لإيجاد حل لمشكلة تجنيد فلسطيني الـ٤٨، لما تسميه بالخدمة الوطنية، ومن اجل وضع حد لمشكلة رفض الخدمة في جيش الاحتلال، صادقت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا على إقامة مديرية تهدف إلى تشجيع التجنيد وتقديم الخدمة الوطنية في أوساط الشبان العرب من فلسطيني الـ٤٨، وطلاب المدارس الدينية اليهودية المتطرفة(الحريديم)

كذلك تتجة المؤسسة نحو التثقيف العسكري . إن النزاع حول التوجه المستقبلي للشباب بشأن الجيش بدأ يشق طريقه الآن في المدارس، حيث تعمل سلسلة من مشاريع شبابية ممولة جيدا، وعلى مستوى كبير، لتشجيع إحداث موقف إيجابي من الخدمة العسكرية.

***

الناجون من المحرقة مستغلون سياسيا ومُهملون اجتماعيا

برهوم جرايسي

انشغلت إسرائيل في الصيف الأخير في قضية الأوضاع الاجتماعية للناجين من المحرقة النازية، على ضوء تقريرين رسميين أشارا إلى سوء أوضاعهم وشح المخصصات التي يتقاضونها، وكان هذا بتزامن مع ظهور فضيحة بنوك إسرائيلية، بالذات، أخفت حسابات بنكية لضحايا المحرقة، ولم تصرح عنها للسلطات الرسمية أو لورثة هؤلاء الضحايا.

ويجري الحديث عن ثاني بنك إسرائيلي من حيث الكبر، بنك ليئومي، وبنك مزراحي، وهو من البنوك الخمسة الأوائل، وهو محسوب على الأوساط المتدينة الصهيونية في إسرائيل (مثل حزب المفدال).

وكان التقرير الأول قد صدر في شهر أيار من العام الجاري ٢٠٠٧، حين تبين من فحص لجنة خاصة برئاسة وزير الرفاه يتسحاق هيرتسوغ، أن الناجين من المحرقة الذين يعيشون في إسرائيل يحتاجون إلى مساعدة فورية بقيمة ١،٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٨٢ مليون دولار سنويا.

وقالت اللجنة إن الفحص بيّن أن هناك ١٧٠ ألف ناج من المحرقة في إسرائيل لا يحصلون على أي نوع من المساعدات، خاصة وأن ٦٠ ألفا من بينهم بحاجة إلى مساعدات فورية، حسب التقرير.

وفي المقابل فقد أصدر مراقب الدولة العام، القاضي ميخا ليندنشترواس، تقريرا خاصا حول أوضاع الناجين من المحرقة، وقال إن الحكومات المتعاقبة أهملت بشكل واضح أوضاع الناجين من المحرقة.

وجاء في التقرير: "إن دولة إسرائيل لم تهتم بالشكل المناسب بالناجين من المحرقة الذين يعيشون فيها، وتضع أمامهم عقبات بيروقراطية وتميز بين المجموعات المختلفة من الناجين"، وحسب تقرير المراقب ذاته، فإن في إسرائيل أكثر من ١٤٠ ألف شخص من الناجين من المحرقة، وفي هذا تضارب بالأعداد مع تقرير اللجنة الوزارية السابق ذكره، مما يشير إلى عدم وجود إحصاء واضح ومعتمد في هذا المجال.

وتقول تقارير أخرى إن ٣٠٪ من المسنين اليهود في إسرائيل هم من الناجين من المحرقة بمستويات مختلفة، إذ يقول تقرير آخر أن الناجين من معسكرات النازية وكانوا مسجونين فيها، يبلغ عددهم في هذه الفترة ٨ آلاف شخص، بينما هناك عشرات الآلاف الآخرين الذين يتم اعتبارهم ناجين من المحرقة، لأنهم إما أنهم عاشوا في دول سيطرت عليها النازية، أو واجهوا ملاحقات شخصية بمستويات مختلفة.

يشار هنا إلى أن قضية المحرقة، وعلى الرغم من مأساويتها الإنسانية الكبيرة، إلا أن التعامل معها في إسرائيل والحركة الصهيونية يدل على الاستثمار السياسي الكبير لهذه القضية، ليس على الصعيد الإسرائيلي الداخلي فحسب، بل بالأساس على صعيد الرأي العام العالمي.

وعلى الرغم من تقرير اللجنة الخاصة في وزارة الرفاه، إلا أن الحكومة الإسرائيلية اتخذت قرارا في مطلع شهر آب الماضي برفع مخصصات الناجين التي تدفعها الحكومة بحوالي ٢٢ دولارا شهريا لكل ناجٍ، وهو مبلغ أقرب للصفر مقارنة بمستوى المعيشة والتكاليف الحياتية الأساسية في إسرائيل.

وأشعل هذا القرار النار بين منظمات الناجين من المحرقة، الذين شرعوا بإجراءات احتجاجية، وأثاروا إلى جانبهم الرأي العام في إسرائيل، وأجبر هذا التحرك الحكومة على تعديل قرارها، وتم رفع زيادة المخصصات لكل ناجٍ كان في معسكرات النازية بحوالي ٢٠٠ دولار شهريا، ويجري الحديث عن ٨ آلاف شخص لا يزالون على قيد الحياة، وتم الاتفاق بين الحكومة وممثلي الناجين على بحث حجم الزيادة للناجين من المحرقة ولم يكونوا في معسكرات النازية إلى منتصف شهر تشرين الأول من العام الجاري، بعد انتهاء الأعياد اليهودية مما أثار حملة انتقادات، ولكنها لم تكن بحجم التحرك الشعبي الذي كان.

ويصف المحلل والكاتب السياسي توم سيغف، المظاهرة الأكبر التي بادر إليها الناجون ومناصروهم أمام مباني الكنيست والوزارات المختلفة في القدس، ويقول في مقال له في صحيفة "هآرتس": "ليس فقط المال هو الذي دفعهم للحضور إلى القدس، الكثيرون منهم ليسوا بحاجة لحسنات أولمرت، وإنما الغضب على الإهانة الرهيبة، التي ضربت الكثير من الذين بقوا بعد المحرقة، وجاءوا إلى هنا".

أما الصحافي دانييل بن سيمون، الذي حضر المظاهرة ذاتها، ينقل في مقاله في صحيفة "هآرتس" مشاعر أحد الناجين وشارك في المظاهرة، "لو كان الأمر متعلقا به لما جرت المظاهرة أصلا، على الأقل من باب الخجل والحرج، ولكن على ضوء حالة الإنغلاق التي تتملك الحكومة فقد توصل إلى استنتاج بأن على الألمان ان يعرفوا بأن دولة إسرائيل أخذت الأموال التي نستحقها، وهو يريد ان يجيبوه على سؤال واحد: إلى أين ذهبت أموالنا؟".

ولم يقتصر الجدل في إسرائيل على الجانب الإنساني لهذه القضية، بل أيضا الجانب الاقتصادي المالي، فقد كتب الخبير الاقتصادي في صحيفة "هآرتس"، نحاميا شتراسلر مقالا يشرح فيه القضية من الجانب المالي، ويقول إن أولمرت أوقع نفسه في ورطة حين لم يصغ لتوصيات لجنة مهنية بأن ترفع مخصصات ٥٥ ألف ناجي من المحرقة بقيمة ١٠٤٠ شيكلا (٢٤٤ دولاراً) شهريا، بل أراد أن يوسع الحلقة لتشمل ١٢٠ ألف ناجٍ، بمن فيهم من كانوا في فترة المحرقة في الاتحاد السوفييتي السابق، وهذا ما جعل المبلغ يتراجع.

ويقترح شتراسلر، المعروف بمواقفه اليمينية في الجانب الاقتصادي، والحمائمية في الجانب السياسي، ويكتب: "لو كانت لدى أولمرت الجرأة السياسية لما كان قد وقع في هذا الفخ... كان عليه ان يبلغ منظمات الناجين من المحرقة بأنه سيقيم صندوقا ويودع فيه مليار شيكل (٢٤٠ مليون دولار)، وكل ناجٍ يعيش بأوضاع االقتصادية صعبة بإمكانه اللجوء لهذا الصندوق ليحصل على المساعدات، فغالبية الناجين يعيشون في أوضاع اقتصادية جيدة، وحسب عدة تقديرات، فإن عدد الذين يعيشون بضائقة يقدر بحوالي ٧ آلاف شخص، وهؤلاء بحاجة لمساعدة فورية".

يشار هنا إلى أن قضية المحرقة، وعلى الرغم من مأساويتها الإنسانية الكبيرة، إلا أن التعامل معها في إسرائيل والحركة الصهيونية يدل على الاستثمار السياسي الكبير لهذه القضية، ليس على الصعيد الإسرائيلي الداخلي فحسب، بل بالأساس على صعيد الرأي العام العالمي.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر ملموس، إلا أن هناك ما يدعمه من وثائق، ونقرأ في التقرير السنوي لمعهد ما يسمى بـ "تخطيط سياسة الشعب اليهودي"، الذي مركزه في واشنطن، دعوة أبناء الديانة اليهودية إلى إثارة قضية المحرقة في أوطانهم، والاهتمام بإقامة

نُصب تذكارية لها حيث أمكن من دول العالم، ويشير إلى أن وجود ٤٠ نصبا تذكاريا للمحرقة في العالم يعتبر إنجازا ولكنه لا يكفي، كما يدعو التقرير إلى تكثيف الدعاية حول المحرقة النازية.

اثارة تاريخ التعامل مع الناجين

وكانت قضية الناجين من المحرقة مناسبة لإعادة فتح ملف التعامل مع الناجين من المحرقة منذ سنوات الأربعين، أي قبل قيام إسرائيل وحتى اليوم، وقد شهدت إسرائيل نقاشا صاخبا في مطلع سنوات الخمسين من القرن الماضي، حين انتهت المفاوضات بين إسرائيل ومنظمات الناجين من المحرقة، وبين ألمانيا حول التعويضات المالية التي سيحصل عليها الناجون.

وحينها كان انقسام واضح في الرأي، ففي حين أيدت الحكومة والأحزاب من حولها بقبول هذا الاتفاق، فإن قوى اليمين الإسرائيلي، ممثلا بالأساس بحزب "حيروت" (الليكود لاحقا) بزعامة مناحيم بيغن، اتخذوا موقفا رافضا جدا لهذه المخصصات، التي نظروا إليها وسيلة لإعفاء الألمان من مسؤولية المحرقة.

ولعل من أبرز الأحداث التي شهدتها إسرائيل في تلك الأيام، هو تعرض مقر الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) إلى رشق بالحجارة في يوم التصويت لإقرار الاتفاق مع ألمانيا، وفي حينه إضطر زعماء إسرائيل لمغادرة البرلمان تحت حراسة مشددة.

ويلقي المؤرخ شمعون ريدليخ في مقال له في صحيفة "هآرتس" إضاءة سريعة على التحولات في تعامل المؤسسة الإسرائيلية مع الناجين من المحرقة، وهو واحد منهم.

ويقول ريدليخ في مقاله، إن تعامل المؤسسات الصهيونية التي كانت تعمل على إقامة الدولة، أو كما يسميها الكاتب، "الدولة العتيدة" تأثر بالحساسية من "يهود المهجر"، كما يسميهم، وضرورة هجرتهم إلى إسرائيل، ويكتب: "صحيح أن حزب "العمل" (مباي في حينه) وعلى رأسه دافيد بن غوريون، عمل الكثير من أجل دفع الباقين من يهود أوروبا إلى البلاد، إلا أن الجاهزية كانت معقدة: من جهة إنشاء بيت (وطن) للناجين وإبعادهم عن اللا سامية في أوروبا، ومن جهة أخرى، تلقي مساعدتهم في الكفاح المسلح وبناء الدولة".

ويتابع ريدليخ كاتبا، أنه لم تكن جاهزية نفسية ومادية للتعامل مع الناجين في السنوات الأولى للدولة، وحتى تخليد ذكرى الناجين كان ينحصر في غيتو وارسو وأشياء أخرى، "إلا أن التحول في التوجه والتعامل مع الناجين بدأ في سنوات الستين من القرن الماضي في أعقاب محاكمة آيخمان، وقد جرى التحول من نظرة عمومية لستة ملايين، إلى تفهم أكثر عيني لما جرى".

ثم يكتب ريدليخ، أن التحول الآخر جرى في نهاية سنوات السبعين مع وصول اليمين إلى الحكم في إسرائيل بزعامة حزب الليكود، الذي غير التعامل الكامل مع اليهود في العالم وشرع بتعزيز الروابط معهم، ثم في سنوات الثمانين بدأ جهاز التعليم في إسرائيل يتعامل لأول مرة بجدية مع تاريخ المحرقة.

ويختتم ريدليخ مقاله كاتبا: "إن الانطباع المتدني والسلبي غالباً عن الناجين في السنوات الأولى للدولة شهد انقلابا مع مرور الزمن... من إنطباع استخفافي عن الناجين، إلى انطباع بأنهم أبطال، وعلى الرغم من هذا، فإن الفجوة بارزة جدا، بين استغلال الناجين من أجل بلورة الوعي الوطني– الصهيوني، وبين التعامل (الدعم) المادي مع الناجين، فتمويل مراكز تخليد ضحايا المحرقة والناجين منها له احترامه، ولكن أولا وقبل كل شيء، فإن واجب الدولة والمجتمع هو تجاه الناجين أنفسهم، وأولا وقبل كل شيء، الفقراء والمرضى من بينهم".

ونشر الصحافي والكاتب يوسي غربيتس، عضو هيئة تحرير موقع "نعنع" الإسرائيلي الإخباري، مقالا شديد اللهجة حول تعامل الحكومات الإسرائيلية مع الناجين من المحرقة، ويكتب في مقاله: "كيف يحصل هذا في دولة حوّلت الكارثة (المحرقة) إلى أحد رموزها ومبررات وجودها (وجود الدولة)، كيف من الممكن ان يواصل بنكا ليئومي وهمزراحي التكتم على ثروة اليهود المنهوبة، دون أن يسحب مئات آلاف اليهود حساباتهم من هذين البنكين بغضب؟".

ويواصل غبريتس كاتبا: "منذ سنوات الستين تحول الناجون من المحرقة في إسرائيل إلى أداة تبرير في دولة إسرائيل، فبعد سنوات من تجاهلهم والاستهتار بهم، تحولوا إلى وسيلة دعاية للدولة، فإذا القينا بقذيفة بوزن طن على حي سكني، فهو ليس بالشيء المريب، لدينا شهود على أعمال بشعة أكثر بكثير، إنهم شهادة الضمير في الدولة، وإذا تجرأ أحد ما على القول إن المرأة المسنة بين أنقاض الدمار في رفح (جنوب غزة) تذكرنا بالمرأة المسنة بين أنقاض بودابست، ينتفضون كلهم بصرخة: هذا استغلال يتجاوز المسموح".

ويكشف غبريتس في مقاله عن خبايا تعامل الحركة الصهيونية مع ضحايا المحرقة في فترة حدوثها، فيكتب: إن غالبية الناجين لم يكونوا من الصهيونيين، أقل من عشرة بالمئة من يهود أوروبا كانوا

صهاينة، وبقلة إحساس مذهل، قال بن غوريون: إذا كان الخيار بين إنقاذ مليون طفل بشرط أن يهاجروا إلى بريطانيا، وبين إنقاذ نصف مليون طفل فقط، ولكنهم سيهاجرون إلى إسرائيل (لم تكن قائمة بعد)، فهو يختار الخيار الثاني، ولم يتردد الصهاينة في التلاعب بالناجين كوسيلة للمناورة والأحابيل: ويشهد على هذا حادث سفينة أكسودس، حين بذل قادة الصهيونية كل جهد من أجل التأكد من عودة الناجين إلى ألمانيا، فقد كان بذلك مكسب سياسي كبير".

***

الزواج المدني نقطة ساخنة في الصراع الإسرائيلي الداخلي

برهوم جرايسي

أبرم وزير القضاء الإسرائيلي، دانييل فريدمان، اتفاقا مع الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين في إسرائيل، موشيه عمار، يفسح المجال أمام سن قانون يسمح بإبرام عقود زواج مدني في إسرائيل لمن لم تعترف المؤسسة الدينية الرسمية بيهوديتهم، ويتراوح عددهم ما بين ٢٥٠ ألفا إلى ٣٠٠ ألف شخص.

وقد أثار هذا الاتفاق من جديد واحدة من أكثر القضايا سخونة في إسرائيل، في الصراع بين العلمانيين والمتدينين، الدائر حول قوانين الإكراه الديني، إذ لا تزال المؤسسة الدينية تمنع سن قانون يسمح بالزواج المدني في إسرائيل، في حين أن السلطات تعترف بعقود كهذه يتم إبرامها خارج حدود إسرائيل.

ولا يخلو الاتفاق المبرم من سلسلة تقييدات على الذين بإمكانهم الاستفادة من القانون المقترح، فهو يحدد سريان القانون على زوجين لا تعترف المؤسسة الدينية الرسمية بيهوديتهم حسب الشريعة، حتى وإن كان المجتمع يرى بهم يهودا.

وحسب معطيات الحاخامية العليا في إسرائيل، فإن هناك ٢٧٠ ألف شخص ترفض المؤسسة الدينية إبرام عقود زواج لهم حسب الشريعة اليهودية، وبالتالي هم محرومون من الزواج الرسمي، وتبين أن ١٥٠ ألف شخص أبرموا مثل هذه العقود المدنية خارج البلاد.

ولاقى هذا الاتفاق انتقادات من قوى علمانية، وحتى متدينة ولكن لأسباب سياسية، فقد طالب عضو الكنيست ورئيس حزب ميرتس اليساري بعدم الاكتفاء بسن قانون كهذا، الذي اعتبره محاولة للتهرب من القضية الأوسع.

وانضم إلى الانتقادات النائب دافيد روتم، من حزب يسرائيل بيتينو اليميني المتطرف، وهو شخص متدين ويضع على رأسه القلنسوة، ولكن حزبه يمثل المهاجرين الروس الجدد، وهم أكثر من يعاني من غياب قوانين مدنية، وخاصة قوانين الزواج المدني، وقال روتم، إن هذا القانون لا يحل القضية بشكل جذري.

وأعلن روتم الذي يشارك حزبه في حكومة إيهود أولمرت، أنه سيواصل معركته ضد الحركة الدينية الأصولية (الحريديم) من أجل سن قانون يحل مشكلة كل الذين تحرمهم المؤسسة الدينية من عقود الزواج الرسمية.

وتعود جذور هذه المشكلة إلى القضية الأوسع وهي من شقين، الأول المعركة الدائرة منذ عشرات السنين بين العلمانيين والمتدينين حول قوانين الإكراه الديني، والشق الثاني هو بين العلمانيين وأوساط متدينة ليبرالية، من جهة، وبين أوساط دينية أصولية متشددة (الحريديم) من جهة أخرى، حول تعريف من هو يهودي.

فقضية تعريف من هو يهودي ترافق إسرائيل منذ قيامها، إذ يصر الحريديم على التعريف التوراتي، وهو كل شخص من أم يهودية حتى لو لم يكن والده يهوديا، وعدم الاعتراف بالحالة المعاكسة، بمعنى بمن والده يهودي وأمه ليست كذلك، كذلك فإن الحريديم يرفضون الاعتراف بعمليات التهويد التي تقوم بها جهات يهودية ليبرالية، مثل الحركة الدينية الإصلاحية.

أما بالنسبة لقوانين الإكراه الديني، فعلى الرغم من أن جمهور المتدينين في إسرائيل لا يشكل الأغلبية في الحلبة السياسية في إسرائيل، إلا أنه استفاد من حقيقة أن الأحزاب العلمانية التي تحكم إسرائيل كانت بداية تريد هذه الأحزاب إلى جانبها من أجل إبراز الطابع اليهودي للدولة، ولكن منذ سنوات السبعين تحولت هذه القوى الأصولية إلى بيضة القبان في البرلمان الإسرائيلي، ففي غالب الأحيان ترتكز عليها الحكومات، وهذا ما ساعدها على اغراق كتاب القوانين الإسرائيلي بسلسلة قوانين الإكراه الديني، مثل تقييد الحركة أيام السبت والأعياد، ومسألة الحلال في الغذاء وفي كل جوانب الحياة، وصولا، وربما بدءا من قضايا الزواج والاعتراف بيهودية الشخص.

ومنذ العام ١٩٩٢ وحتى اليوم جرت عدة محاولات برلمانية لكسر أحد هذه القوانين، خاصة في ما يتعلق بالمواصلات والزواج المدني، إلا أن هذه القوانين التي كان من الممكن أن تؤدي للإطاحة بهذه الحكومات كانت تلقى معارضة ليس فقط من الحزب الحاكم، إما "العمل" أو "الليكود" (بتناوب)، وانما أيضا من نواب هذين

انهيار شركة البناء "حفتسيبا" يلقي الضوء على الأسلوب الذي يُتيح لاسرائيل مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد مُنحت شركة "حفتسيبا" "تراخيص بناء" في المناطق المحتلة دون أي فحص جذري لأوراق الملكية الثبوتية للأرض، وعليه فقد حيكت منظومة قوانين التخطيط والبناء وفقا لمقاسات تجار العقارات اليهود وشركات العقارات

الحزبين وهم في المعارضة، وهذا لكي لا يثيروا غضب الاحزاب الأصولية، ويغلقوا باب إمكانية إبرام ائتلافات حكومية معها في المستقبل.

ولم تهدأ إسرائيل في أي مرحلة من هذه الصراعات، إلا أن وتيرتها كانت تعلو وتهبط حسب الأجواء السياسية والأمنية، ومعروف ان مثل هذه القضايا تشتد بكثرة في أوقات الهدوء الأمني والسياسي، ولكنها ازدادت حدة وحجما مع وصول أفواج المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق منذ العام ١٩٩٠، إذ هاجر إلى إسرائيل خلال السنوات الـ ١٧ الأخيرة قرابة١ر٣ مليون مهاجر، بغالبيتهم الساحقة جدا لم تعتد على نمط العيش بتقييدات دينية كهذه، مثل الحركة والطعام، وصولا إلى التفاصيل الشخصية والتحكم في شكل عقد الزواج وشريك الحياة.

"وما زاد الطين بلة"، أنه مع هذه الهجرة وصل مئات الآلاف من الأشخاص الذين رفضت المؤسسة الدينية الاعتراف بيهوديتهم، فمنهم من دخل إلى مسار تهويد من جديد، ومنهم من عاد إلى وطنه الأصلي، وبقي هنا بضع مئات آلاف، ولكن لا توجد أرقام موحدة في هذا المجال.

وتفيد معطيات دائرة الإحصاء المركزية انه في العام ٢٠٠٥ كان في اسرائيل قرابة ٢٦٥ ألف شخص لم يتم تسجيل ديانة لهم، وهذا عدا عن قرابة ١٠٠ ألف شخص آخر (احصاء تقديري) من المهاجرين الجدد، يسجلون أنفسهم بديانة أخرى، خاصة المسيحية، وهم يعيشون في عائلات يهودية (مثل أحد الوالدين).

وتقول جمعية "عائلة جديدة"، أن ليس جميع الممنوعين من الزواج يسارعون إلى إبرام عقود زواج مدني، لكي لا "يورثوا" مشكلتهم الدينية لابنائهم الذين سيكونون هم أيضا محرومين من الزواج ولا يتم الاعتراف بيهوديتهم، وتفضل هذه المجموعات التريث إلى حين حل مشكلتها مع الحاخامية العليا.

فمثلا وحسب معطيات جمعية "عائلة جديدة"، فإنه منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٤، أبرم ٣٢ ألف شخص في إسرائيل عقود زواج مدنية خارج إسرائيل، ولكن ٥٪ منهم فقط، من أولئك الذين ترفض الحاخامية عقد زواجهم، ويستفيدون من القانون الجديد.

***

قضايا اقتصادية ساخنة

حسام جريس

تمر إسرائيل في الوقت الراهن بعدد من القضايا الساخنة على الصعيد الاقتصادي، تحتدم على إثرها الصراعات بين قوى وعوامل داخلية، تحاول كل منها كسب أكبر قدر مستطاع من المنافع والمكاسب الذاتية. هذه القوى تشمل البرلمان الإسرائيلي، القطاع الخاص والقطاع السكاني. من بين هذه القضايا: إنهيار شركة البناء الإسرائيلية "حفتسيبا" وإبقاء مئات العائلات بدون بيوت أو على الأكثر مع بيوت لم يكتمل بناؤها، الإرتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الرئيسية مثل الخبز، منتجات الحليب، البيض وما إلى ذلك وبالمقابل مطالبة وزير الصناعة والتجارة والتشغيل "إيلي يشاي"[١] المصادقة على دفع تعويضات للطبقات الضعيفة عن طريق زيادة مخصصات الضمان الإجتماعي الممنوحة لهذه الطبقات. أما القضية الثالثة فهي تتمحور حول النزاعات الدائرة في البرلمان الإسرائيلي بشأن المصادقة على ميزانية الدولة وإيجاد "الحلول" المناسبة لتمويل الحرب على لبنان واستمرار تسليح الجيش و"إعداده بشكل أفضل" للمستقبل. فيما يلي تفصيل لهذه الوقائع والأحداث.

١) إنهيار شركة البناء الإسرائيلية "حفتسيبا"[٢]

أعلنت وسائل الإعلام المختلفة في إسرائيل مع بداية شهر آب عن انهيار أحدى أكبر وأقدم شركات المقاولة والبناء في إسرائيل ألا وهي شركة "حفتسيبا"، وقد كان الإعلان عن انهيار الشركة بمثابة صاعقة ضربت الدولة بأكملها، حيث دار الحديث عن مئات العائلات

التي من المتوقع أن تخسر كل الأموال الباهظة المدفوعة ثمن البيوت والشقق السكنية. شركة "حفتسيبا" هي شركة مختصة بالبناء في مناطق عديدة في إسرائيل ومن الشمال إلى الجنوب، وبالأخص البناء للمتدينين اليهود وللمستوطنين على الأراضي الفلسطينية المصادرة. وقد اقتحم مئات اليهود الشقق التي تقوم الشركة بأنشائها خاصة في مستوطنة موديعين عيليت بالقرب من رام الله وسيطروا عليها في محاولة منهم لفرض أمر واقع واحتلال الشقق التي اشتروها من الشركة قبل انهيارها.

مجموعة "حفتسيبا" هي مجموعة انتشر صيتها وعلت شهرتها سنة بعد أخرى اعتادت شراء مواد البناء والتعامل مع المقاولين على اختلاف أنواعهم دون أن تدفع لهم بشكل فوري، إذ حظيت هذه المجموعة على ثقة العديد من هؤلاء المقاولين بكونها أحد أقدم وأكبر شركات البناء في إسرائيل، وبالتالي فقد تحولت الشركة من تجنيد الأموال من البنوك وبدأت بتجنيد الأموال بصورة سهلة عن طريق إصدار سندات دين دون إيجاد الضمانات اللازمة، ودون أن تكون أية مراقبة فعلية على الوضع المالي لها. من جهة أخرى أعطت شركة "حفتسيبا" تسهيلات عديدة لزبائنها الذين دفعوا ثمن البيوت نقدا، وقد كان على الشركة إظهار ضمانات بنكية لكل زبائنها والتصديق على أن الأموال قد أودعت في البنوك.

بدأت الديون تتراكم على شركة "حفتسيبا" مع الزمن حيث وصلت إلى أكثر من ١,٥ مليارد شيكل، نصفها ديون للبنوك ولم تعد الشركة قادرة على تسديد ديونها، وبالمقابل هنالك آلاف الوحدات السكنية التي لم يكتمل بناؤها فيما استلمت الشركة ثمن هذه الشقق كاملا. مشترو الشقق والبيوت السكنية ينقسمون إلى قسمين: الأول حصل على ضمانات بنكية بينما لم يحصل القسم الثاني (وهو القسم الأكبر) على ضمانات كهذه مما يعني أن هؤلاء المشترين لن يستطيعوا الحصول على شقتهم التي دفعوا ثمنها، وعليه فقد لوحظت "حركة "استيلاء" كبيرة من قبل مشترين لهذه البيوت. عمليا، يصعب تقدير الخسائر المادية الناجمة للقسم الثاني من المشترين أو على الأقل حتى إنهاء كل الإجراءات القضائية ضد الشركة. في غضون ذلك، أعلن قسم مراقبة البنوك في بنك إسرائيل "روني حزكياهو" عن نيته دعم المشترين الذين تضرروا من انهيار الشركة وأوعز لمعظم البنوك فحص كل مشتر على حدة وإيجاد الحلول المناسبة لكل واحد منهم.

هنالك شبهات جنائية خطيرة حول تصرف مدير عام شركة "حفتسيبا" "بوعز يونه" ومؤسسها "مردخاي يونه" وإدارته المالية المتهمة بسرقة أموال المشترين وعدم تحويلها لحسابات مرافقة للمشاريع، وقد صعقت الدولة حين سمعت عن فرار مدير عام الشركة إلى إحدى الدول الأوروبية يوما بعد الإعلان عن انهيارها، وأصدرت أمر اعتقال دولي ضده. وقد تفاجأ الجميع عند سماعهم عن وجوده في أيطاليا حيث تم القبض عليه هناك وسيحضر إلى إسرائيل وسيقدم للمحاكمة خلال فترة قصيرة.

مجموعة شركة "حفتسيبا" هي مجموعة بناء ومقاولات تقف في رأس الهرم وقد يؤدي انهيارها إلى زعزعة فرع البناء وبالتالي الإعلان عن إفلاس العديد من مقاولي البناء والمزودين "الصغار" (مثل تجار الألومينيوم، الإسمنت، الخشب، الرخام والبلاط وغيرهم) الذين اعتادوا التعامل مع شركة "حفتسيبا" وتزويدها بمواد البناء اللازمة لإقامة آلاف الشقق السكنية في مناطق واسعة من إسرائيل.

انهيار شركة البناء "حفتسيبا" يلقي الضوء على الأسلوب الذي يُتيح لاسرائيل مواصلة الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد مُنحت شركة "حفتسيبا" "تراخيص بناء" في المناطق المحتلة دون أي فحص جذري لأوراق الملكية الثبوتية للأرض، وعليه فقد حيكت منظومة قوانين التخطيط والبناء وفقا لمقاسات تجار العقارات اليهود وشركات العقارات التي يمتلكها قادة المستوطنين وتعاونت الدولة والإدارة المدنية لنهب الاراضي الفلسطينية وتبييضها وبناء المستوطنات عليها.

٢) إرتفاع أسعار المواد الغذائية

شهد شهرا تموز وآب ارتفاعا حادا في أسعار المواد الغذائية في إسرائيل بلغ في بعض الأحيان أكثر من ١٢٪، وشمل هذا الإرتفاع أسعار الخبز (بنسبة ١٢٪)، منتجات الحليب (بنسبة ٤٪)، البيض (بنسبة ٧٪)، القهوة (بنسبة ١٠٪)، الأرز (بنسبة ١٣٪)، اللحوم المجففة (بنسبة ٨٪)، البسكويت (بنسبة ١٠٪)، الزيت (بنسبة ٩٪) وغيرها من المواد الأساسية.

وقد انشغلت دولة إسرائيل بأكملها بظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وما ينجم عن هذا الارتفاع من أضرار جسيمة وبالأخص للعائلات الفقيرة، حيث أنه تم رفع أسعار المواد الغذائية الأولية المطلوبة جدا في كل بيت، والتي تشكل جزءا كبيرا من استهلاك هذه العائلات. وقد دلت بعض استطلاعات الرأي على أن عدد كبير من

العديد من أصحاب شركات المواد الغذائية يقولون أن هذه السنة سوف تكون أصعب بكثير من السنوات السابقة، ويحذرون من كارثة مستقبلية وبالأخص لذوي الدخل المنخفض. هذه الشركات تشكل عاملا مهما في إعاقة سيرورة رفع الأسعار إذ أن المنافسة بين شبكات المواد الغذائية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر معينة لديها، ولكنها قد لا تنجح في كبح جماح الإرتفاع الحتمي في الأسعار.

الأسر الإسرائيلية الضعيفة قللت بشكل ملموس استهلاكها لهذه المواد بسبب ارتفاع أسعارها.

وقد سبق ارتفاع الأسعار نزاعات عديدة بين أصحاب المحال التجارية ومزودي المواد الغذائية من جهة وبين أعضاء ووزراء من البرلمان الإسرائيلي من جهة أخرى. وأظهرت معظم الصحف الاقتصادية والملاحق الاقتصادية في الصحف الكبيرة هذه النزاعات حين خرجت بعناوين تحذر من الإرتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية قبل حدوثه، وتحدثت هذه الصحف عن إرتفاع آخر ملموس خلال موسم الأعياد اليهودية الذي سيبدأ في منتصف شهر أيلول. تجسد الأزمة الحاصلة في أسعار الخبز هذه النزاعات بشكل دقيق، فعلى إثر مطالبة أصحاب المخابز رفع أسعار الخبز المراقب، توقفت شركات تزويد الخبز الكبرى في إسرائيل عن تزويد الحوانيت بأنواع معينة من الخبز وذلك احتجاجاً على رفض وزارتي المالية والصناعة والتشغيل رفع أسعار الخبز. وكان قد رفض وزير الصناعة والتشغيل "ايلي يشاي" رفع الأسعار لكنه وافق على رفع الرقابة عن الأسعار. في مرحلة متأخرة عرض "ايلي يشاي" دفع تعويض للطبقات الضعيفة مقابل موافقته على رفع أسعار الخبز.

العديد من أصحاب شركات المواد الغذائية يقولون أن هذه السنة سوف تكون أصعب بكثير من السنوات السابقة، ويحذرون من كارثة مستقبلية وبالأخص لذوي الدخل المنخفض. هذه الشركات تشكل عاملا مهما في إعاقة سيرورة رفع الأسعار إذ أن المنافسة بين شبكات المواد الغذائية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى خسائر معينة لديها، ولكنها قد لا تنجح في كبح جماح الإرتفاع الحتمي في الأسعار.

وقد عزا العديد من المحللين الإقتصاديين رفع الأسعار إلى أسباب عالمية منها[٣]:

١. إرتفاع أسعار القمح وهو يشكل العامل الرئيسي الذي يلعب دورا بارزا في هذا المضمار، فقد تلقت محاصيل الحبوب في العالم ضربة قاسية بسبب تقلبات المناخ في الكثير من مناطق العالم. بالإضافة إلى الإنتقال من زراعة القمح وحبوب الصويا لزراعة الذرة، الذي يحتوي على مادة تشكل وقودا طبيعيا يتزايد الطلب عليه في العالم، وهذا الأمر يفسر ارتفاع أسعار القمح في العالم بنسبة ٤١٪ في الشهرين الأخيرين، وارتفاع أسعار حبوب الصويا بنسبة ٣١٪، في حين ارتفعت أسعار حبوب الذرة بنسبة ٣،٩٪.

٢. الإرتفاع الحاد في أسعار النفط وهي الطاقة التي تنتج المواد الغذائية وتنقلها من مكان إلى آخر، وتشكل عنصرا مهما في تحديد سعر المادة الغذائية.

٣. إرتفاع الطلب على المواد الغذائية في الأسواق العالمية لدى مئات ملايين السكان في الصين وشرق آسيا على إثر ارتفاع المستوى المعيشي في هذه الدول.

بالمقابل طالبت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل برئاسة "إيلي يشاي" دفع تعويض مناسب للطبقات الضعيفة عن طريق زيادة مخصصات الضمان الإجتماعي الممنوحة لهذه الطبقات. وقد صادقت الحكومة في الثاني والعشرين من شهر تموز على دفع تعويض بقيمة ٣ شيكل (أي أقل من دولار واحد)[٤] علما بأن هذا التعويض سيعطى ابتداء من السنة القادمة. ويجمع جميع النقاد والمحللين الإقتصاديين على تعاسة هذه الخطوة بقولهم أن معدل ارتفاع الأسعار يقارب ١٠٪ وعليه يجب تعويض هذه الطبقات بنفس النسبة (وهي تعادل مبلغ ٨٠ شيكل للعائلة الواحدة)[٥]، ووصف العديد من أعضاء الكنيست، وخاصة العرب منهم مصادقة الحكومة على رفع الأسعار بأنها "ضربة أخرى للشرائح الضعيفة في المجتمع، والتي لدى قسم كبير منها تعتبر هذه المادة الأساسية

يدور جدل واسع في إسرائيل منذ عدة سنوات حول حجم ميزانية الأمن، وتوجه أصابع الإتهام الى قادة الجيش كونهم يستغلون الأوضاع الأمنية لطلب زيادة ميزانيتهم، والضغط على الحكومة، ومتخذي القرار من أجل عدم الخوض والتدقيق في فحص كيفية صرف هذه الميزانية.

وبالأخص رغيف الخبز هو طعامهم الأول والأخير، وقالوا "أن رفع أسعار المواد الغذائية بشكل عام والخبز بشكل خاص هو استمرار في سياسة إغناء الأغنياء وإفقار الفقراء. وبدلا من أن تنفق الحكومة الأموال في شراء السلاح والاستعداد للحروب، الأولى أن تشبع أولا المواطنين الجوعى".

٣) ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٨

صادقت الحكومة الإسرائيلية على ميزانية عام ٢٠٠٨ والتي تبلغ ٣٠٤ مليارد شيكل وهي أعلى ميزانية إسرائيلية على الإطلاق، وتشمل تقليصاً في ميزانيات جميع الوزارات بنسبة ٣٪ ما عدا وزارة "الأمن" ووزارة التربية والتعليم ووزارة الرفاه الاجتماعي التي تحظى بزيادة. وقد شهدت جلسات الحكومة التي خصصت لبحث ميزانية الدولة الإسرائيلية للعام ٢٠٠٨، جدالات حادة بين بعض الوزراء من جهة وبين رئيس الوزراء إيهود أولمرت ووزير ماليته روني بار أون من الجهة الأخرى. وقد أعرب العديد من الوزراء عن خيبتهم من تقليص الميزانية في وزاراتهم، من بينهم وزير المواصلات، "شاؤول موفاز"، نائب رئيس الحكومة ووزير الصناعة التجارة والتشغيل "إيلي يشاي"، الذي هدد بالتصويت ضد الميزانية المقترحة وأعلن عن خيبة أمل من بنود الميزانية التي تمس بالرفاه الإجتماعي وتؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الطبقات المختلفة في إسرائيل، وتسبب إفقار الفقراء أكثر فأكثر. كما أعرب آفي ديختر، وزير الأمن الداخلي، عن خيبته الكبيرة إزاء التقليص في ميزانية وزارته. في نهاية المطاف، صادقت الحكومة على الميزانية بتأييد ٢١ وزيراً ومعارضة ٥ وزراء (من بينهم وزراء شاس الأربعة والوزير شاؤول موفاز).

وقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أن ميزانية الأمن للعام ٢٠٠٨، تصل إلى ٥٠ مليارد شيكل، يضاف إليها المساعدات الأميركية التي تصل قيمتها إلى ٣ مليارد دولار، لمدة عشر سنوات[٦]. وتوقعت الصحيفة أن هذه الميزانية لن تكفي لخطط سلاح الجو والبحرية والقوات البرية، موضحةً أن سلاح الجو يخطط لامتلاك طائرات مقاتلة حديثة، إلى جانب زيادة طائرات الشحن، كما أنه معني بزيادة مخزون القنابل الذكية، المصنوعة في الولايات المتحدة. أما سلاح البحرية فهو معني، بحسب الصحيفة، بتعزيز قدراته في مجال السفن القتالية، وتزويدها بمنظومات رادار وأسلحة متطورة، بالإضافة إلى امتلاك غواصات حديثة.

استندت ميزانية العام ٢٠٠٨ على معدل نمو متوقع بنسبة ٤,٢٪ لعام ٢٠٠٨، في حين تم تقدير عجز الموازنة بنسبة ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتعد قيمة العجز أقل مما هو مستهدف بالموازنة الحالية لعام ٢٠٠٧ البالغة ٢,٩٪، بينما يتوقع مسؤولون بالمالية أن تكون بنسبة ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام الجاري جراء انخفاض الإنفاق وارتفاع إيرادات الضرائب عن التوقعات لانتعاش الاقتصاد. وحسب معطيات واضعي الميزانية، يتوقع أن تكون مدخولات إسرائيل من الضرائب حوالي ١٩٢ مليارد شيكل. وأشار المسؤولون إلى أن الموازنة تهدف لخفض الدين العام المتوقع انخفاضه إلى ٨٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام الحالي، إلى ٨٢٪ منه نهاية العام المقبل.

يدور جدل واسع في إسرائيل منذ عدة سنوات حول حجم ميزانية الأمن، وتوجه أصابع الإتهام الى قادة الجيش كونهم يستغلون الأوضاع الأمنية لطلب زيادة ميزانيتهم، والضغط على الحكومة، ومتخذي القرار من أجل عدم الخوض والتدقيق في فحص كيفية صرف هذه الميزانية. يتم تمويل جزء من ميزانية الأمن في إسرائيل من المساعدات العسكرية الأميركية، التي بلغت في السنوات الأخيرة

قرابة ٤ مليار دولار سنويا.

تجدر الإشارة إلى أنّ أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى خلل مستمر في توزيع ميزانية وزارة الدفاع هو غياب الجوانب المدنية في حسابات وزارة الدفاع والتأثير على صرف الميزانية، وغياب المتابعة الجدية والمراقبة عند التنفيذ والقدرة على معالجة الخلل، كتلك التي برزت خلال الحرب على لبنان.

ترتكز ميزانية الدولة إلى خطة تشتمل على خمس خطوات إصلاحية: سن قانون "صندوق التقاعد الالزامي"، سن قانون "ضريبة الدخل السلبية"، تشجيع النساء على الخروج للعمل من خلال دعم حضانات الأطفال، تعزيز جهاز الرقابة على قيام أرباب العمل بتطبيق قوانين العمل، ورفع قيمة الضرائب التي تتم جبايتها من إضافات للأجر يحصل عليها من يستخدم سيارة تابعة لمكان العمل.

وحسب الخطوط العريضة للميزانية، فإن حصة ميزانية الجيش المباشرة ستكون حوالي ٥٠ مليارد شيكل، يضاف إليها من خارج الميزانية مبلغ ٣ مليارد دولار[٧] من المساعدات العسكرية الأميركية التي تقدمها الولايات المتحدة سنويا لإسرائيل، تؤكد تقديرات إقتصادية أن ثلث الميزانية يصرف، بشكل مباشر وغير مباشر، على الجيش ومختلف الأذرع الأمنية والإستخباراتية، والإحتلال والإستيطان، كذلك فإن ثلثا آخر من الميزانية سيصرف على تسديد القروض الخارجية والداخلية، ويخصص الثلث الأخير لباقي المصاريف، وحصة وزارة التعليم في هذه الميزانية ستكون حوالي ٢١ مليارد شيكل لتكون أكبر ميزانية مدنية في ميزانية إسرائيل للعام القادم، تليها ميزانية وزارة الصحة التي بلغت ١٣ مليارد شيكل. وبحسب مركز "ادفا" للأبحاث الإقتصادية والإجتماعية فإن معدل الميزانية الإجتماعية للفرد في العام ٢٠٠١ وصل إلى ١٣،٣٠١ شيكل، في حين سيصل في العام ٢٠٠٨ إلى ١١،٥٢٩ شيكلاً، لينخفض بنسبة ١٢٪، ويشمل ذلك إلحاق الضرر في ميزانيات التعليم، تآكل ملموس في مخصصات التأمين الوطني، وميزانيات التطوير في أجهزة التربية والصحة، وميزانية التأهيل المهني ومنح الدراسات والتطوير وغيره.

هوامش

١ زعيم حزب "شاس" المتدين و"ممثل" الطبقات الضعيفة في البرلمان

٢ شركة عائلية يملكها مردخاي يونه تأسست عام ١٩٦٨ وأنشأت آلاف الشقق السكنية خاصة في الوسط المتدين ومئات المراكز التجارية وعشرات الفنادق في أرجاء إسرائيل .

٣ أنظر المشهد الإسرائيلي.

٤ سعر صرف الدولار الواحد هو ٤,٢ شيكل

٥ معطيات دائرة الإحصاءات المركزية تقول أن سلة المواد الغذائية إرتفعت بقيمة ٨٠ شيكل (من ٨٠٠ شيكل إلى ٨٨٠ شيكلاً) خلال الشهرين الأخيرين.

٦ "يديعوت أحرونوت" في تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٨

٧ سعر صرف الدولار هو ٤,٢ شيكل